أبو العلاء المعري يعود إلى مسقط رأسه

محافظ إدلب لـ«الوطن»: البعثة الإيطالية طلبت أن تعاود عملها في إيبلا الأثرية

محمد منار حميجو

كشف محافظ إدلب ثائر سلهب أن البعثة الإيطالية التي كانت تعمل في مدينة إيبلا الأثرية طلبت لتعاود عملها في إيبلا وأنهم زاروا المنطقة وحالياً في انتظار الموافقات إيذاناً ببدء عملها من جديد في هذه المنطقة الأثرية، مشيراً إلى أن هذه البعثة طالبت بإعادة نشاطها بعدما وجدت أن الأمور تميل إلى الاستقرار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين سلهب إلى أن العديد من المواقع الأثرية في إدلب تعرضت للنهب والتخريب وبالتالي حالياً من الصعب إحصاء هذه المواقع.

وفيما يتعلق بموضوع تمثال أبي العلاء المعري أكد سلهب أن التمثال جاهز وموجود حالياً في وزارة الثقافة وأنه في انتظار تصميم قاعدة له تكون مناسبة لمثل هذا التمثال وكذلك تأهيل المركز الثقافي لإعادته إلى مكانه الطبيعي، مؤكداً أنه تم الإعلان عن مناقصة تأهيل المركز الثقافي بعدما تم تخصيص المبلغ لذلك.

وفيما يتعلق بتأهيل المشفى الوطني في مدينة المعرة بين أنه تم إجراء دراسة لتأهيل أحد أقسام المشفى وحالياً وزارة الصحة قيد الإعلان عن البدء بتأهيل أحد أقسامه وليس كل المشفى باعتبار أن تأهيله بشكل كامل يحتاج إلى مبلغ كبير، مشيراً إلى أهميته وخصوصاً أنه يقع على الأوتوستراد وبالتالي من الممكن أن يقدم الكثير من الفائدة للمسافرين إضافة إلى أهل المنطقة.

«الصحة» قيد الإعلان عن البدء بتأهيل أحد أقسام مشفى المعرة

وفيما يتعلق بموضوع التجهيز إلى رمضان أكد سلهب أنه تم الاجتماع مبدئياً مع عدد من الجميعات للبدء بإعداد سلل غذائية ومساعدات للمحتاجين خلال الشهر الفضيل، لافتاً إلى أنه سيكون هناك اجتماع آخر معها حول هذا الموضوع، مؤكداً أن غرفتي التجارة والصناعة أيضاً سيكون لهما دور في ذلك أيضاً، لافتاً إلى أنه المحافظة جاهزة لذلك ولا مشكلة في ذلك.

وفيما يتعلق ببعض المشاريع الخدمية التي تخص الريف المحرر بين سلهب أن هناك العديد من المشاريع التي يتم العمل عليها بما يخص الأمور الخدمية في المحافظة، لافتاً إلى أنه سيتم التركيز في هذا العام على الطاقة الشمسية لاستخدامها لإنارة الآبار.

وأشار سلهب إلى أنه تم تجهيز عدد من الآبار بالطاقة الشمسية عن طريق المنظمات، إضافة إلى أنه تمت إنارة جزء من الاستيراد في خان شيخون بالطاقة الشمسية وهذا المشروع كان من الميزانية المخصصة من المحافظة، مضيفاً: نحاول التركيز على موضوع الطاقة الشمسية باعتبار أنه يمكن الاعتماد عليها على مدار العام.

وحول التجهيز إلى الامتحانات بين سلهب أن الآلية التي تم إتباعها في العام الماضي سوف يتم اتباعها حالياً من تجهيز للمراكز الامتحانية وكذلك استضافة الطلاب.

لحوم مطاعم غير معروفة المصدر

ذبائح من دون ختم الطبيب ومصدرها من خارج المحافظة وإقبال على ذبح إناث الغنم!؟

رئيس مجلس بلدة خان أرنبة: المسلخ البلدي من دون طبيب بيطري منذ سنتين !

القنيطرة- خالد خالد

أخذ موضوع ذبح المواشي وعمل المراقب البيطري وتعديه على المهنة الحيز الأكبر من مؤتمر الأطباء البيطريين بالقنيطرة.

وأكد محافظ القنيطرة معتز أبو النصر جمران الدور المهم للأطباء البيطريين في حماية الثروة الحيوانية والإنسان من الأمراض المشتركة ومن خلال الإشراف على قطعان الماشية.

وطالب جمران بضرورة التعاون بين مديرية الزراعة والنقابة واتحاد الفلاحين، وتحقيق التكامل في عمل الأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين ومعالجة الصعوبات والمشكلات التي تواجههم، مبيناً أنه سيتم تشكيل لجنة من الزراعة والفلاحين والتموين لوضع تسعيرة ملزمة للحليب، يراعى فيها المربي والمستهلك.

وشدد جمران على ضرورة مراقبة عمليات الذبح للمواشي وإيجاد آلية محددة لإشراف الأطباء على العملية وخاصة في المناطق البعيدة عن المسلخ، مؤكداً تقديم كل ما يلزم من المحافظة لتسهيل عمل الأطباء البيطريين.

ووجه المحافظ رئيس مجلس بلدة خان أرنبة في حال مخالفة متعهد المسلخ للتعليمات والإجراءات بإلغاء العقد فوراً، مشدداً على متابعة الرقابة على اللحوم.

واشتكى الطبيب البيطري أحمد إبراهيم من قيام المراقب البيطري بعمل ومهام الطبيب من دون مسوغ قانوني يبرر له هذا العمل، الأمر الذي يسيء إلى المهنة نتيجة وجود نقص في الخبرة والمعلومات، لافتاً إلى وقوف المهندس الزراعي في الوحدات الإرشادية إلى جانب الخطا وهو المراقب البيطري.

كما اتهم إبراهيم مطاعم القنيطرة وأفران المعجنات باقتنائها لحوماً مفرومة وغير معروفة المصدر وهي مخالفة حيث يمنع وجود مثل هذه اللحوم في المطاعم لكونها غير خاضعة للرقابة، ومن المفترض أن تكون اللحوم في المطاعم غير مفرومة.

كما طرح أحد أعضاء المؤتمر قضية ذبح إناث الغنم وهذه الحالة منتشرة بكثرة في ريف المحافظة، الأمر الذي يؤدي إلى تناقص أعداد الثروة الحيوانية وعدم تكاثرها، وطالب بوجود تقرير طبي مصدق من طبيب بيطري يسمح بذبح الإناث ويثبت خلوها من الأمراض وعدم إمكانية الولادة مستقبلاً، إضافة إلى ضرورة وضع تسعيرة موحدة للحليب وملزمة لجامعي وناقلي المادة.

أما القضية الأبرز فهي وجود كميات كبيرة من اللحوم غير خاضعة للرقابة في ريف القنيطرة بسبب رخصها مقارنة مع الأسعار في المحافظة، حيث أكد رئيس اتحاد فلاحي المحافظة فلاح حسن أن أغلبية اللحوم في الريف الجنوبي مصدرها محافظة درعا، وتحديداً من منطقتي نوى وجاسم، وأغلب باعة اللحوم يستجرون اللحوم من درعا.

وأيد عضو المكتب التنفيذي حسن حمدي بكر كلام رئيس اتحاد الفلاحين، مؤكداً أن أغلبية أبناء التجمعات الواقعة في دمشق وريفها يأتون إلى المحافظة أو من خلال معارفهم ويشترون اللحوم من مناطق القنيطرة المتاخمة لمحافظة درعا لأن سعرها أرخص بكثير من محافظتي دمشق وريفها.

وبين عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة محمد ذياب أن من يقوم بجولة على محال اللحوم على أرض المحافظة يجد أن أغلبية الذبائح لا يوجد عليها ختم الطبيب البيطري الذي يؤكد سلامتها وخلوها من الأمراض.

وأوضح نقيب الأطباء البيطريين بالقنيطرة رشدي بهاء الدين أنه تم رفع شكوى من النقابة المركزية عن عمل المراقب البيطري إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وجاء الرد بتحويل الموضوع إلى المحامي العام بالمحافظة، وتم رفع قائمة بأسماء المراقبين المخالفين، كما تم عقد اجتماع موسع مع مدير الزراعة لبحث الموضوع وقوننة عمل المراقب البيطري وشرعنته، حيث تم الاتفاق على أن يقوم الطبيب والمراقب بإبرام عقد لممارسة المهام ولكن لم ير النور.

وأشار عضو النقابة المركزية على البسيط إلى الجهود المبذولة لرفع مستوى عمل الأطباء البيطريين ورفد خزانة النقابة من خلال الاستثمارات الحالية، لافتاً إلى أن الأعضاء بالنقابة عملوا على رفع راتب التقاعد إلى عشرة أضعاف، لكن بسبب عدم كفاية الملاءة المالية لم تتمكن من ذلك وتم رفع الراتب إلى أربعة أضعاف أي ٤٠ ألف ليرة، كما تم رفع مبلغ نهاية الخدمة عن كل سنة من ٧ آلاف إلى ٣٢ ألفاً، مع رفع سقف عدد السنوات، كما تم رفع القرض الشخصي من ٥٠٠ ألف إلى مليون، وهناك دراسة لرفع القرض إلى ٢– ٣ ملايين حسب الإمكانات المالية، مؤكداً أن كل الوفورات المالية والاستثمارات سوف تنعكس على تعويض نهاية الخدمة والراتب التقاعدي، منوهاً إلى أن طبيعة العمل تم تحديدها للأطباء العاملين ضمن المناطق النائية وشبه النائية، لكن السؤال من يحدد تلك المناطق؟!

ولفت البسيط إلى غياب الرقابة عن ذبح المواشي حيث لوحظ أن عدداً من الملاحين يقومون بعملية الذبح خارج المسلخ ومن دون أي رقابة صحية رغم وجود أطباء بيطريين مشرفين على عمل المسلخ، أما بخصوص التعديات على المهنة من المراقبين البيطريين فقد تمت مناقشتها في المؤتمر الماضي وحتى تاريخه لم يعالج الأمر.

بدوره أكد رئيس مجلس بلدة خان أرنبة حازم كبول عدم وجود طبيب بيطري يشرف على عملية الذبح في المسلخ التابع لمجلس البلدة، لافتاً إلى أن المسلخ منذ سنتين من دون طبيب، وتم الاعتذار عن عدم التزامهم بالعمل، مطالبين بالتفرغ وإعفائهم من الدوام بالزراعة أو صرف تعويض محروقات، مؤكداً أن من يلتزم بالذبح ضمن المسلخ البلدي هم أصحاب المحال ضمن بلدة خان أرنبة فقط في حين أن باقي اللحامين لا يلتزمون بذلك، علماً أن المسلخ بحاجة إلى إعادة تأهيل كامل والمتعهد الحالي للمسلخ مراقب بيطري وهو من يقوم ويشرف على عمليات الذبح، وأن مخلفات الذبائح يتم رميها وبحاجة إلى حفرة فنية لطمرها.

وأضاف: قدمت المحافظة معونة مالية بقيمة ٤٠ مليوناً لإصلاح (الباكر) العائد للبلدية والمعطل منذ أربع سنوات، لكن لم يتقدم أي عارض بسبب ارتفاع أسعار القطع وأعمال الإصلاح وانخفاض قيمة المعونة حيث كانت البلدية تقوم بحفر وطمر مخلفات الذبائح.

عمل المقاولين في السويداء غير مرض

معاون وزير الإسكان لـ«الوطن»: صرف فروقات الأسعار لكشف واحد مع قيمة الأعمال

السويداء -عبير صيموعة

أوضح معاون وزير الإسكان والأشغال العامة علي الشبلي لـ«الوطن» أنه بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية تم إصدار قرار بأن يتم صرف فروقات الأسعار بكشف واحد مع قيمة الأعمال المنفذة لكيلا يتم التأخير بالمشروع وصرف الاعتمادات المطلوبة.

بدوره أوضح محافظ السويداء بسام بارسيك خلال اجتماع الهيئة العامة لفرع نقابة مقاولي الإنشاءات في محافظة السويداء أن تعافي مقاولي القطاع الخاص هو مكسب لعمل الدولة، مشدداً على ضرورة متابعة كل الطلبات مع الوزارات والجهات المعنية، داعياً إلى العمل على استثمار ميزانية خزانة النقابة بما يحقق وفرة تعود بالخير على أعضاء النقابة، مخاطباً المقاولين بالقول: نحن وإياكم يداً بيد لإعادة إعمار البلد ولن نبخل بما نستطيع تقديمه ونحن مع صوت النقابة.

من جانبه أوضح نقيب المقاولين السوريين عبد الرحمن سليمان في تصرح لـ«الوطن» أن عدد المشاريع في السويداء قليلة نوعاً ما مع مثيلاتها في المحافظات الأخرى، مؤكداً أنه على كل مقاول الاطلاع وقراءة القانون ٥١ بشكل دقيق لمعرفة حقوقه والالتزامات المترتبة عليه وواجباته حتى يستطيع مطالبة الجهات العامة بحقوقه ومنها فترة التبرير حيث يجب على المقاول الاستمرار بالعمل ولو تغيرت الأسعار لكيلا يتعرض للتأخير وبالتالي كي لا يفقد حقه بفروقات الأسعار.

ولفت إلى أن القرار الجديد الذي صدر عن وزارة الأشغال ورئاسة مجلس الوزراء بأن يتم تنظيم فروقات الأسعار مع الكشف المقدم الذي يضمن صرفها وإن كان هناك تأخير في عمليات الصرف لأي سبب قد أنصف المقاول وضمن له حقوقه، مؤكداً أن كل ما طرح في المؤتمر محل اهتمام النقابة المركزية من خلال السعي المستمر لتطوير عمل النقابات معلناً الموافقة على تجزئة التصنيف عند التجديد وهو ما يساهم في تخفيض الرسوم مع المهندسين.

وأكد مقاولو الإنشاءات ضرورة إعادة النظر في موضوع فروقات الأسعار وتبرير التأخير الناتج عن ذلك وتأخر صرف الكشوف في الوقت الذي تشهد فيه الأسعار تغيراً كبيراً في فترات قليلة لا تتوافق مع الدليل السعري المعمول به بداية كل عام.

وتناولت مداخلات أعضاء الهيئة العامة للنقابة العديد من القضايا التي تعوق عمل المقاولين في مقدمتها طلب المساواة في المشاريع مع شركات البناء في القطاع العام واجتماع هيئته العامة.

وأكد رئيس فرع نقابة المقاولين في السويداء نبيل زين الدين أن واقع عمل المقاولين غير مرض في ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي يعيشها البلد رغم استمرارهم في تقديم واجبهم، مشيراً إلى أن قلة المشاريع في المحافظة في معظم مؤسساتها وقطاعاتها قد أربكت الكثير من المقاولين وخصوصاً الذين يمتلكون المعدات والآليات التي لم تتحرك منذ سنوات متوسمين من الجهات المعنية بتسليط الضوء على معاناتهم والنظر في طلباتهم لمساعدتهم في الوقوف إلى جانب شركات القطاع العام في بناء الوطن.

وفي الشأن النقابي أشارت المداخلات إلى ضعف راتب التقاعد والذي يعتبر من أضعف الرواتب مطالبين النقابة المركزية بتعديل القوانين في هذا السياق، مشددين على أهمية إعفاء المتقاعدين من رسوم الاشتراك السنوي.